**الاسم/ عبيد أسامة عبيد شعت.**

**التكليف النهائي/ مقرر مقدمة للنظم السياسية المقارنة**

**السؤال الأول: منحت اتفاقية ويستفاليا النظام ما بين الدول في أوروبا شكلاً مغايراً عما كان عليه النظام في العصور الوسطى تجاه تعظيم سيادة الحدود الجغرافية، والحق في تقرير المصير. وبدأ الحديث عن شرعية الدول يأخذ شكلاً واسعاً بعيداً عن الدماء الملكية للأسر الحاكمة أو العهدة الإلهية للقادة والولاة كما كان معمولاً به في السابق. وعليه ما هي مصادر شرعية النظام السياسي تحديداً حسب ماكس ويبر؟ وما تأثير العولمة في مصادر الشرعية هذه؟ بمعنى، هل أدت العولمة وزيادة الاعتماد المتبادل بين الدول في النظام الدولي إلى تآكل مصادر الشرعية التقليدية للدولة أم أضافت إليها مصادر شرعية جديدة؟**

----------------------------------------------

يشير مصطلح الشرعية، في العلوم السياسية، إلى حق وقبول السلطة، ويشير عادةً إلى القانون الناظم أو النظام الحاكم. في حين أن "السلطة" تشير إلى موقف معين في الحكومة المشكّلة، ويشير مصطلح "المشروعية" إلى النظام الحكومي – بحيث تشير "الحكومة" إلى "منطقة النفوذ"، كما وينظر إلى السلطة التي تعتبر شرعية بأنها تملك الحق والمبرر في كثير من الأحيان لممارسة السلطة. تعتبر الشرعية السياسية شرطًا أساسيًا للحكم، والتي بدونها ستعاني الحكومة من جمود التشريعات والانهيار. في النظم السياسية، حيث لا يكون هذا هو الحال، تنجو الأنظمة غير الشعبية لأنها تُعتبر شرعية من قبل نخبة قليلة ذات تأثير.

والشرعية هي (قيمة بحيث يُعترف بموجبها بشيء أو شخص، ويُقبل على أنه صحيح وسليم)

حيث تُفهم الشريعة في العلوم السياسية على أنها القبول والاعتراف الشعبي من جانب السلطة العامة لنظام الحكم، بحيث تتمتع السلطة بالقوة السياسية من خلال الموافقة والتفاهم المتبادل، وليس بالإكراه.

وبالنسبة إلى **ماكس فيبر** تكون الشرعية علاقة تبادلية بين الحكام والمحكومين، فمقابل طاعة المحكومين للأوامر الصادرة عن السلطة يقوم الحاكم بتقديم دليل على قدرته على خدمة شعبه. كما يرى  **فيبر –**أن الشرعية تشير إلى الاعتقاد بـ "الحق في الحكم"، بمعنى آخر، يمكن وصف نظام الحكم بأنه شرعي شريطة أن يكون شعبه مستعدًا للإذعان والطاعة.

**ماهي الشريعة السياسية؟**

تُعتبر الشرعية السياسية فضيلة في المؤسسات السياسية، وفي اتخاذ القرارات، والقوانين، والسياسات، ومكاتب المرشحين السياسيين التي تُتخذ داخلها

**مصطلح الشرعية الدولية/**

**يعني الالتزام بمجموعة المبادئ والقوانين التي تحكم وتوجّه العلاقات الدولية من خلال هيئة الأمم المتحدة وبما تصدره هيئاتها المكلفة بحفظ السلم والأمن العالميين وعلى رأسها مجلس الأمن الدولي**

**مصادر الشرعية:**

وفي نفس السياق يعود الباحثون المعاصرون المهتمون بمسألة الشرعية في تعريفهم للشرعية إلى عالم الاجتماع ماكس فيبر- ، الذي حدد أنواعًا ثلاثة مثالية لمصادر الشرعية، التي تجعل الشعب يتقبل السلطة الحاكمة وقراراتها، هي  -:

1. يقوم على التراث والتقاليد: ويقصد به مجموعة التقاليد الدينية والأعراف التقليدية والعشائرية التي تعتمدها القيادة السياسية في تحقيق رضا المحكومين، وذلك انطلاقا من الدين والتقاليد، أي أن المحكومين قد يقتنعون بمصدر تقليدي للشرعية مثالًا في مرحلة تاريخية معينة، ولكنهم في مرحلة تالية قد لا يقتنعون بهذا المصدر لأسباب عديدة، ومثالنا على ذلك، الحق الإلهي في أوروبا في القرون الوسطى، والذي كان مصدرًا تقليديًا للشرعية تقبله المحكومون لقرون طويلة، ولكنه تعرض للتآكل ثم السقوط النهائي في قرون تالية، وحل محله مصدر آخر للشرعية لا يقبل المحكومون بغيره بديلًا وهو العقلانية القانونية.
2. يقوم على الزعامة الكاريزمية: فيكون الحاكم نفسه هو مصدر الشرعية، فالقيادات الكاريزمية سعت إلى تكريس حكمها وتقويته من خلال تقلدها المناصب السياسية وسيطرتها على المراكز الدولية كافة، إذ أصبحت قراراتها السياسية هي قرارات ذات صيغة فردية لا تخضع بالدرجة الأولى إلى الطرق المؤسسية القانونية في عملية صنع القرارات وإنما تعبر عن شخصه وفكره فقط، الأمر الذي أفقد هذه القيادات شرعيتها في الاستمرار والبقاء، ولكن هذا المصدر للشرعية هو مصدر غير دائم؛ إذ يزول بزوال ذلك القائد وهذا ما لا يخدم النظام السياسي القائم فهو بمثابة مصدرًا شرعيًّا مؤقتًا.
3. يقوم على العقلانية – القانونية: فضمن هذه الشرعية تقوم السلطة على قوانين تعتمد على الدستور وترتبط به، مما يضفي عليها طابع المشروعية، كما أن السيطرة تكون عقلانية عندما لا تتأسس على سمو يتجاوز الواقع المادي أو التقاليد أو على التعلق بشخص وإنما على الطابع العقلاني والفعال للسلطة.

وهكذا فإن السلطة المشروعة لا تبرر ذاتها بالاستناد إلى مبادئ سامية، وإنما يكفي أن تعطي المؤسسات خياراتها وتصرفاتها صيغة قانونية وتكتسب الطابع القانوني، وعليه فيوجد تطابق بين المبرر السياسي والمشروعية وبين الشرعية والقانون.

إن الأنواع الثلاث  للشرعية السياسية التي وصفها عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر هي التقليدية والكاريزمية والعَقلانِيّة القانونية:

* تُستمد الشرعية التقليدية من العادات والتقاليد المجتمعية التي تؤكد على تاريخ سلطة التقاليد. يفهم التقليديون هذا النوع من الحكم على أنه مقبول تاريخيًا، ومن هنا يستمر، لأن هذا ما كان عليه المجتمع دائمًا. ولذلك، عادةً ما تكون المؤسسات الحكومية التقليدية مستمرة تاريخيًا، كما هو الحال في الملكية والقبلية.
* تُستمد الشرعية الكاريزمية من الأفكار والكاريزما الشخصية للزعيم، وهو شخص ذو شخصية رسمية يفتن ويسيطر نفسيًا على الناس في المجتمع للاتفاق مع نظام الحكومة والحكم. تشدد الحكومة الكاريزمية عادة على المؤسسات السياسية والإدارية الضعيفة، لأنها تستمد السلطة من شخصية القائد، وعادة ما تختفي دون وجود زعيم في السلطة. ومع ذلك، إن كان للزعيم الكاريزمي خليفٌ، فإن الحكومة المستمدة من الشرعية الكاريزمية من الممكن أن تستمر.
* تُستمد الشرعية العَقلانِيّة القانونية من نظام الإجراءات المؤسسية، حيث تؤسس المؤسسات الحكومية وتنفذ القانون والنظام بما يحقق المصلحة العامة. لذلك، من خلال الثقة العامة، ستلتزم الحكومة بالقانون الذي يمنح الشرعية العَقلانِيّة القانونية.

إن العولمة تدفع إلى رفع وصاية الدول عن المجتمعات، بما تتضمنه هذه الوصايا من سلبيات (تقييد حركة الفئات الإجتماعية) ومن إيجابيات (إلزامها بعقد وقواعد تضمن وحدة المجتمع) وتترك المجتمعات تتنافس في ما بينها حسب مواردها وقدراتها ومهاراتها وذكائها أيضاً. فالأكثر كفاءة من الشركات والمؤسسات والمجتمعات هي التي تربح من المنافسة الحرة والممتدة على إتساع الدائرة العالمية. وفي هذا الإطار من المؤكد أن الرابح الرئيسي هو الشركات والمؤسسات والهيئات التي تتمتع بقدرات وموارد أكبر، أي المراكز الصناعية ومن وراء ذلك المجتمعات التي تعيش فيها وتعمل في مؤسساتها.

**ما هو تعريف العولمة**/

هي مسح للثقافات والديانات والمذاهب الفكرية وتحويل العالم إلى سيادة مركزية واحدة في كل المجالات.

**ما هي العولمة السياسية**/

لقد ظهرت العولمة السياسية لأول مرة في العالم الحديث من خلال عصبة الأمم بعد الحرب العالمية الأولى، ثم الأمم المتحدة ومجلس الأمن في الحرب العالمية الثانية، وهناك الكثير من الأمثلة على العولمة السياسة بعضها يتمثل بتحالفات الدول وبعضها يتمثل في النزعات والصراعات الدولية الهادفة إلى بسط السيطرة والنفوذ.

والجدير بالذكر هنا أن جزءاً من الحرب الباردة بين المحورين الشيوعي والرأسمالي كانت على العولمة، وحاول كل من الطرفين بشتى الوسائل عولمة العالم على طريقته سياسياً واقتصادياً وثقافياً، **فكان الهدف هو عولمة الشيوعية مقابل عولمة الرأسمالية.**

**ما تأثير العولمة في مصادر الشرعية؟**

من التأثيرات القاسية للعولمة في الدول النامية تبني المجتمعات في هذه الدول لثقافات غريبة عنها دون أن تستطيع مجاراتها بشكل حقيقي، هذا لا يتعلق فقط بالموضة والأفكار وطريقة الكلام، وإنما يتعدى ذلك إلى الأحكام الاجتماعية والعرفية السائدة والقرارات السياسية، وحدوث فجوة بين التشريعات القانونية المبنية على أسس عرفية وشرعية، وبين تطبيق هذه القوانين لأنها بربرية من وجهة نظر الغرب.

أضف إلى ذلك التأثير الواضح وذا الاتجاه الواحد على الإنتاج الإبداعي والثقافي في الدول النامية، حيث يحاول الكتاب والمخرجون والشعراء تبني الاتجاهات الثقافية السائدة في المجتمعات السائدة على حساب تطوير اتجاهاتهم الثقافية الأصيلة، فيهجرون ما لديهم ويتبنون ما تصدّره لهم المجتمعات المتقدمة، وإن كان ذلك مفيداً في مكان لكنه ضار في أكثر من مكان.

كما وأتاحت العولمة الفرصة أمام جيوش الدول المتقدمة لخوض حروبها مع خصومها في الدول النامية، حيث تنعم الدول المتقدمة بالهدوء فيما تخوض جيوشها حروباً طاحنة في الدول النامية والفقيرة، حروباً مباشرة وحروباً بالوكالة والنيابة، حروباً عسكرية واقتصادية وثقافية تدفع ثمنها شعوب الدول النامية.

**هل أدت العولمة وزيادة الاعتماد المتبادل بين الدول في النظام الدولي إلى تآكل مصادر الشرعية التقليدية للدولة أم أضافت إليها مصادر شرعية جديدة؟**

بالتأكيد أدت العولمة إلى تأكل مصادر الشريعة التقليدية للدولة حيث تم العبث في التراث والتقاليد الدينية والأعراف التقليدية والعشائرية كما وتم فرض الحاكم بل وسعت الدول المتدخلة لتكريس حكمها وتقويته من خلال تقليد العديد منهم في مناصب سياسية والسيطرة على مراكز الدولة كافة للتحكم في قرارات الدولة وجعلها خاضعة بشكل كامل للسيادة الخارجية ولكن القوانين التي اعتمدت على العقلانية والفعال للسلطة، كما أن البنى السياسية قائمة على كيانات مصطنعة من كيان اجتماعي متطور هو الأمم، ولكن يجري تجاهلها كليا، وهذه الدول كما يصفها المفكر العربي عبد الله العروي هي "حديثة النشأة، لا عقلانية، واهنة، عنيفة، مرتكزة على عصبيات وعلاقات قرابة وعشائرية، وعلى بينة عتيقة للشخصية".

وتتصارع الدول وتتنافس في مستويات من الولاء للدولة، والأمة العربية، والأمة الإسلامية، والمجموعات المحلية القومية والدينية، ولكن الدول تبدو مستقرة ظاهريا على الأقل، فقد حققت الأنظمة السياسية وضعا مناسبا لاستمرارها، ربما بسبب قدرتها على استبعاد النخب التقليدية، وتآكل نفوذها مع نمو رأس المال الجديد، وانهيار اليسار وتلاشيه.

ولكن هذا الاستقرار لا يؤشر على حكم صالح وشرعية، فالاستقرار لا يعني الشرعية، فالمجتمعات في الواقع تشهد صراعا عنيفا، والأنظمة تعمل في الحقيقة وفق إدارة الأزمات، وإن كانت النتيجة النهائية لهذه الأزمات تبدو لصالح استمرار وبقاء الأنظمة السياسية القائمة.

وكان النجاح الحقيقي للأنظمة السياسية هو إخفاء الغليان وتأجيل الانفجار، بتحكمها بوسائل الإعلام الداخلية، ورقابتها الصارمة على إمكانيات الإعلام الخارجي في رصد الأحداث، والتفوق الهائل المتراكم في عمل أجهزة المخابرات العسكرية والأمنية والسياسية، وتحديثها المستمر بالتقنية والتدريب والإغداق الأدبي والمالي.

ومن الواضح أن سنوات العقد الأول من القرن الواحد والعشرين قد حملت من تحولات ومتغيرات أكبر تناقض في مصادر الشرعية في الحياة السياسية، هذا يعني اننا أمام تحولات جذرية في مفهوم الشرعية السياسية ومصادرها مستندة إلى موجة من العقلانية الجديدة لم يستتب الأمر لها بعد في مجتمعات تتغير هياكلها الاجتماعية والاقتصادية بسرعة بفعل عوامل داخلية وخارجية. وذلك وارد الوقوع بفعل تآكل أنماط الشرعية السياسية للنظم الحاكمة والمستندة إلى تراث من هيبة القوة التي اهترأت على مدى عقود من التراجع والهزائم والتجريب والترقيع.

مما يعني أنه تم إنتاج شرعية جديدة للنخب والطبقات السياسية التقليدية والجديدة ، عن طريق استثمار العملية السياسية والمجتمعية السائرة نحو إحداث بعض الإصلاحات السياسية على ضحالتها، وتحويلها إلى آلة لترسيخ شرعية تلك النخب التي من الطبيعي أن لا تمهد لمشاركة سياسية حقيقية وفاعلة، بل ترسيخ المزيد من ثقافة الطاعة والحمد والشكر. وقد عملت هذه التحولات من زاوية أخرى على تهشيم المفهوم التقليدي لفكرة الهوية، وحدث الأمر ذاته في تفكيك مبدأ المواطنة. لكن، للأسف، لم تتم إعادة بناء لا فكرة الهوية على أسس ثقافية جديدة، كما لم نؤطر الأساس القانوني والثقافي للمواطنة؛ ثمة هدم مستمر من دون بناء.